بوابة المعتقلين

ملف المعتقلين| تضييق على سجناء "العقرب" واقتحام "بلطيم"

الأحد 27 سبتمبر 2020 10:30 ص

ملف المعتقلين| تضييق على سجناء "العقرب" واقتحام "بلطيم"قال نشطاء إن السجناء الأحرار في سجن العقرب، تم التضييق عليهم بشدة بعد واقعة قتل الضباط من خلال منع الكانتين ومنع الدواء ومنع التهوية.
ودعاء النشطاء المنظمات الحقوقية المحلية والدولية إلى فضح داخلية الانقلاب ومصلحة السجون بعد الإجراء الاستثنائي بحق المعتقلين بسجن العقرب.

وقررت نيابة أمن الدولة العليا، حبس عدد من المعتقلين في أحداث 20 و21 سبتمبر الجاري، 15 يوما احتياطيا، على ذمة القضية رقم 880 لسنة 2020 حصر أمن دولة عليا ويواجه المتهمون، اتهامات بالانضمام لجماعة إرهابية، نشر أخبار كاذبة، وإساءة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، وتمويل جماعة إرهابية، والاشتراك في مظاهرات دون المنصوص عليها قانونا.

ومن الودي بالصف بالجيزة حبست نيابة الانقلاب ثلاثة شباب منهم قاصر وعمره 15 عاما. ومن غرب سهيل بأسوان حبست نيابة الانقلاب 4 مواطنين بينهم الطفل يحيى خالد عبد الرازق ومعتز احمد عبد الحارث بشير، 12سنة. إضافة لحبس 4 آخرين من الحوارته شرق البحر المنيا إضافة ل"عمرو شعبان محمد احمد" من كفر المنصورة. ومن عزبة الشيمي وأبو الغيط وعزبة سيف الدين وباسوس بالقناطر الخيرية محافظة القليوبية حبست نيابة أمن الدولة بالتجمع الخامس 5 مواطنين. فضلا عن حبس ثلاثة من الكوبانية بالمعمورة محافظة الإسكندرية.

جدير بالذكر، أنه بعد ١٢٠ دقيقة فقط من شكر السيسي للشعب المصري لأن "محدش نزل" أعلن نائبه العام إطلاق سراح ٦٨ طفلا معتقلا في المظاهرات واستمرار التحقيق مع عشرات آخرين.

اعتقالات

ومن جانب آخر، اقتحمت مليشيات الأمن صباح اليوم الأحد قريتي سوق الثلاثاء والسبايعة مركز بلطيم محافظة كفر الشيخ، بحوالي ٢٥ سيارة أمن ومدرعة ونقل أفراد واعتقلت أعدادا من القريتين منهم: فهمي مرزوق، ومحمد جلوة، وسامي المرسي، وسعد البطاط.

اختصام السيسي

ومن سجن طره، تقدم الدكتور عبد المنعم أبو الفتوح ببلاغ ضد كلٍ من السيسي والنائب العام ووزير الداخلية ومساعده لقطاع مصلحة السجون بعد حبسه احتياطيا منذ عامين في زنزانة انفرادية وسط ظروف غير آدمية دون مبرر قانوني لذلك، بحسب ما نشره المحامي "خالد علي".
وبعد اختفاء قسري لمدة 7 أيام، ظهر بنيابة أمن الدولة المحامي سعيد أباظة، وقررت حبسه 15 يوما، على ذمة التحقيق، بتهمة إثارة الرأي العام، وذلك بعد أن أقام "أباظة" دعوى بعدم دستورية قانون التصالح.